

نشرة صندوق النقد الدولي

فحص سلامة الاقتصاد



رافعات بناء في مدينة هامبورغ الألمانية: ينبغي تطويع إجراءات التصحيح المالي المتخذة تجاه الأزمة حسب خصوصيات كل بلد في منطقة اليورو (الصورة: Newscom)

صندوق النقد الدولي يحث على التحرك السريع

لاستعادة الثقة وتحقيق النمو في منطقة اليورو

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٧ يونيو ٢٠١٠

- ينبغي أن تتحدد وتيرة الضبط اللازم لأوضاع المالية العامة حسب احتياجات كل بلد
- من الضروري حفز النمو في منطقة اليورو
- ينبغي التعجيل بإعادة هيكلة النظام المالي الأوروبي

ذكر الصندوق في مراجعته السنوية الصادرة في ٧ يونيو بشأن سياسات منطقة اليورو أن الأزمة الراهنة في المنطقة ترجع إلى السياسات غير القابلة للاستمرار من الناحية المالية في بعض البلدان، والتأخر في معالجة خلل النظام المالي، وعدم كفاية التقدم في إرساء الانضباط والمرونة اللازمين لكفاءة عمل الاتحاد النقدي، وضعف الحوكمة في منطقة اليورو.

وقال الصندوق إن على صناع السياسات الأوروبيين اتخاذ إجراء حاسم لاستكمال مشروع الاتحاد النقدي.

وإذ أقر تحليل الصندوق بجرأة التحرك العاجل من جانب منطقة اليورو لمواجهة الأزمة، مما يثبت قدرة أعضائها على العمل معا عند الاقتضاء، قال أيضا إنه من اللازم الإسراع بتأمين عمل "التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي". وأضاف الصندوق أن إدارة الأزمة ليست بديلا لإجراءات السياسة التصحيحية والإصلاحات الجوهرية اللازمة لتدعيم ركائز الاتحاد النقدي الأوروبي.

وعقب اختتام التحليل السنوي الذي يجريه الصندوق على اقتصاد منطقة اليورو، أكد السيد دومينيك سترابوس-كان، مدير عام الصندوق، أهمية تطويع الإجراءات المتخذة على صعيد المالية العامة لظروف كل بلد. وفي تصريح للصحفيين عقب اجتماع وزراء مالية مجموعة اليورو في لكسمبرغ بتاريخ ٧ يونيو الجاري، قال سيادته: "لا شك أن استمرارية أوضاع المالية العامة هي هدف مهم ينبغي أن تأخذه في الحسبان كل بلدان العالم، وليس فقط أوروبا، إنما من ضمنها أوروبا. لكن عليك التمييز بين السياسات المختلفة حسب الحيز المالي المتاح لكل بلد، ومع مراعاة التوازن بين ضرورة العودة إلى مسار مالي قابل للاستمرار وضرورة الحفاظ على أعلى مستويات النمو الممكنة. ومن هنا يؤدي اختلاف الحيز المالي إلى تطبيق إجراءات مختلفة في البلدان المختلفة.

استعادة الثقة

أشار الصندوق في مراجعته السنوية إلى ضرورة تجنب الاستراتيجيات الموحدة في تصحيح أوضاع المالية العامة، مع تطويع التحرك في هذا المجال حسب خصوصيات كل بلد من أعضاء منطقة اليورو البالغ عددهم ١٦ عضواً. وفي نفس الوقت، قال الصندوق إن البلدان التي تواجه ضغوطاً من جهة السوق لا خيار لها سوى المضي بقوة في التصحيح المالي. "فالتأخر أو فتور المهمة في ضبط أوضاع المالية العامة في البلدان المعرضة لفروق كبيرة في أسعار الفائدة يمكن أن يفضي إلى مزيد من فقدان ثقة الأسواق المالية في استمرارية أوضاع المالية العامة لدى بعض الدول الأعضاء، وحدث ارتفاع حاد في علاوات المخاطر، وكذلك انخفاض حاد في سعر اليورو".

وعلى وجه الإجمال، يُلاحظ أن موقف المالية العامة على مستوى منطقة اليورو مهيباً لأن يظل محايداً بوجه عام في عام ٢٠١٠ حيث تواصل البلدان التي يمكن التعامل مع ديناميكية الدين فيها تقديم الدعم الكافي لتعزيز تعافي الاقتصاد. لكن البيان قال إن جميع البلدان في منطقة اليورو يجب أن تبذل جهوداً إضافية لإحداث تحول إيجابي على المدى المتوسط في ديناميكية الدين غير المواتية. ولا بد أن يستتبع ذلك إصلاحات شاملة في نظم التقاعد والرعاية الصحية، وغيرها من برامج المستحقات الأخرى، وهي عملية جارية بالفعل في كثير من بلدان أوروبا الصاعدة التي لحق بها ضرر كبير من جراء الأزمة، وبالطبع في اليونان.

كذلك أكد بيان الصندوق أهمية حماية المجموعات التي قد تتضرر أثناء عملية الإصلاح والتصحيح.

استعادة النمو

ذكر بيان الصندوق أنه بعد أعوام من الإصلاحات البطيئة يجب المضي بقوة في معالجة النمو الضعيف في منطقة اليورو. "زيادة النمو ليست مهمة لذاتها فقط، وإنما هي مطلب ضروري يساعد على تأمين استمرارية المالية العامة وتعزيز التجانس في منطقة اليورو".

وقد تحددت الإصلاحات اللازمة بوضوح في سياق استراتيجية لشبونة التي وضعها الاتحاد الأوروبي، لكن أدوات التنفيذ المنسق المطلوب لا تزال غائبة، حسبما ورد في البيان. وتتضمن الإصلاحات الأساسية في هذا الخصوص زيادة فعالية سوق العمل، وإزالة مثبتات العمل التي ينطوي عليها عدد من السياسات العامة المختلفة، وتعزيز المرونة في التفاوض على الأجور، وزيادة تحرير قطاعات الخدمات.

وبشكل أعم، لا يزال إصلاح القطاع المالي من أهم الأولويات، ويتعين تنسيق الجهود المبذولة لتحقيقه، سواء داخل أوروبا أو على مستوى العالم، حسبما ورد في البيان. وتكمن ضرورة التنسيق في تجنب المراجعة التنظيمية التي تمارسها المؤسسات المالية بالنسبة لشروط رأس المال والسيولة الجديدة، والرسوم الإضافية على المؤسسات المؤثرة في النظام المالي، وتدابير معالجة النمو الائتماني السريع وعدم اتساق تدفقات السيولة. وقال بيان الصندوق: "بالنسبة

لمنطقة اليورو، يتعين إجراء موازنة دقيقة في جميع المجالات لزيادة صلابة النظام المصرفي أمام أي صدمات مستقبلية."

إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية والمالية

ركزت مراجعة الصندوق السنوية أيضا على الإصلاحات الأوسع نطاقا اللازمة في نظام الحوكمة الاقتصادية والمالية في منطقة اليورو. وقال الصندوق في بيانه: "ينبغي أن يكون إطار المالية العامة أقوى بكثير في منطقة اليورو حتى تتحقق المسؤولية المالية الجماعية التي تتطلبها كفاءة عمل أي اتحاد نقدي." وقد أبرز البيان مجالين على وجه الخصوص:

- التركيز على فرض الانضباط في الإنفاق من الموازنة، الذي يدعمه إصلاح تشريعي جوهري، وعلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.
- توسيع نطاق التقدم في إرساء تنظيم ورقابة أكثر اتساقا على النظام المالي الأوروبي ليشمل مجال إدارة الأزمات وتسويتها.

وسوف يجتمع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في تاريخ يتم إعلانه لاحقا لإجراء مناقشة رسمية حول تقرير مشاورات المادة الرابعة المعني بمنطقة اليورو.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey